

وزارة العدل

القرار

بصفقتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٢٤١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام.

جهة التمييز : القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم
(٢٠١٢/١١٢٩) فصل ٢٦/١٢/٢٠١٣ والمتباعدة بالذات بتاريخ ١٦/١/٢٠١٤

القاضي بما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين الحكم بوضع المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم مكررة
مرتين عن كل جناية محسوبة له مدة التوقيف.

٢- ولظروف القضية وحيث أسقطت المجني عليهما حقهما الشخصي عن المتهم فإن
المحكمة تعتبر ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من
قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى النصف لتصبح
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم عن كل مرة وتضمينه نفقات
المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف .

٣- وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبتين بحقه بحيث تصبح العقوبة
الواجبة التطبيق بحق المتهم هي وضعه بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم وتضمينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة
التوقيف.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

لما كان القرار المميز مخالفاً للقانون ومجحفاً بحق المميز فإن المميز يبادر إلى تقديم هذا التمييز ضمن المدة القانونية مستنداً للأسباب والوقائع التالية:-

١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب عندما قامت بمحاكمة المميز دون أن تقوم بتبليغه أو تبليغ وكيله.

٢- الخميس لم يتم افتتاح الجلسة في موعدها بسبب وجود عطلة رسمية وهذا ثابت من خلال محاضر الدعوى الصفحة رقم (٢٣-٢٤).

٣- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب عندما قامت بمحاكمة المميز في جلسة ٢٠١٣/١١/٢١ دون أن تقوم بتبليغه أو تبليغ وكيله واعتبرة أن المميز متقهم موعد الجلسة .

٤- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب عندما قامت بالاستماع إلى شهود النيابة بالرغم من عدم تبليغ المميز أو وكيله موعد الجلسة .

٥- إن حق الدفاع حق مقدس ولا يجوز المساس به .

٦- إن الاستماع إلى شهود النيابة في غياب المميز ووكيله الغير متبلغين موعد الجلسة حرم المميز من مناقشة شهود النيابة وذلك من أجل إثبات كيدية هذه الدعوى.

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى لأنها قامت بالاعتماد على شهادة المجني عليهما وشهود النيابة فقط دون الاعتماد على أية بيانات أخرى .

٨- والساعة الثالثة والنصف عصراً مما يثبت لعدالتكم بأن المميز بريء مما أسند إليه وإن هذه الدعوى دعوى كيدية.

٩- إن المجني عليهما لم تحسلا على أي تقارير طبية ثبت بأنهما تعرضتا للاعتداء من قبل المميز.

١٠- إن المميز على استعداد لإثبات بأنه في تاريخ وقوع الجريمة بأنه متواجد في عمله المسائي .

١١- إن المجني عليهما قاما بإسقاط حقهما الشخصي عن المميز حيث إن المحكمة لم تراعى ذلك .

الطلب : إن المميز يلتمس قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية وفي الموضوع نقض القرار المميز والسماح للمميز بتقديم بينته الدفاعية ومناقشة شهود النيابة لإثبات براءته .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة فقد أسندت النيابة العامة لدى محكمة الجنايات

الكبرى للمتهم :-

-١-

التهمة:-

- جنائية هناك العرض طبقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين.

بالتدقيق في أوراق الدعوى :-

وجدت المحكمة إن واقعة هذه الدعوى والثابتة لديها والتي قنعت بها تلخص بأن المجني عليهما

مجمع الفيحاء الطبي في الشميساني لدى عيادات الأطباء وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٢ وحوالي الساعة الثانية ظهرا وأثناء محاولة المجني عليها فتح باب مركبتها التي كانت تقف أمام المجمع شاهدت المشتكى عليه يمر من خلفها وقام بوضع يده على مؤخرتها حيث كانت ترتدي بنطلون وقميص، وشعرت بيده عندما لامست مؤخرتها من فوق الملابس وقامت المجني عليها بالصراخ وبذلك الأثناء كانت شقيقتها الشاهدة قريبة منها وشاهدت المشتكى عليه ولاذ بالفرار واستفسرت من المجني عليها عما حصل معها فأخبرتها بالاعتداء الذي تعرضت له، وفي نفس اليوم وحوالي الساعة الثالثة والنصف عصرا وأثناء أن كانت المجني عليها تقوم بقرع جرس باب عيادة الدكتور لأخذ مفتاح العيادة التي تعمل فيها من زميلتها الشاهدة فقد شعرت بالمشتكى عليه يقوم بضرب قدمها بواسطة قدمه ضربة خفيفة ليشعرها بوجوده فقامت بالنظر خلفها وشاهدته يجلس على الأرض جلوس القرفصاء وقام بالوقوف وأمسكها من خصرها بكلتا يديه وسحبها نحوه ولامس جسمه من الأمام جسمها من الخلف وعلى إثر ذلك قامت المجني عليها بالصراخ فابتعد المشتكى عليه عنها حوالي متر وشاهدت سحاب بنطلونه مفتوح وقامت المجني عليها بقرع جرس العيادة مرة أخرى عندها قامت الشاهدة بفتح الباب وشاهدت المشتكى عليه الذي لاذ بالفرار من المكان وبتاريخ ٢٠١٣/٦/٦ تم مشاهدة المتهم من قبل المجني عليهما وأخبرا الحارس الذي قام بالإمساك به وحضرت الشرطة وتم إلقاء القبض عليه وبالنسبة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة)).

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وحيث إن من واجبات المحكمة التأكد والتحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لقيام الجريمة والتحقق من أركانها وهي في ذلك تضي على وقائع القضية المعروضة التكييف القانوني السليم حيث إن شروط الفعل وقيام الجريمة مشروط بثبوت وتوافر كافة أركان وعناصر الجريمة المرتكبة وعليه تجد المحكمة وبالرجوع إلى الواقعة الثابتة وبالقدر المتيقن لها إن الأفعال التي ارتكبها المتهم وقت الحادث وهي إقدامه على وضع يده على مؤخرة المجني عليها حيث لامست يده مؤخرتها من فوق الملابس وقيامه بالإمساك بالمجني عليها من خصرها بكلتا يديه وقيامه بسحبها نحوه وعبطها بالقوة حيث لامس جسمها من الأمام جسمه من الخلف وشدها إليه على جسمه من الخلف وقد

شعرت به عندما لامسها جسمها رغماً عنها يشكل جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات مكرره مرتين حيث إن المتهم بهذه الأفعال استطال إلى عورة المجني عليهما والتي يحرص كل إنسان على الذود عنها وصونها وبالتالي خدشت عاطفة الحياء العرضي لديهما حيث قام المتهم بفعل ايجابي تمثل في ملامسة عورة المجني عليهما وقد تحققت النية التي أرادها وهي خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليهما وقد توافرت علاقة السببية بين السلوك والنية إذ كانت النية وهي خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليهما بسبب سلوك المتهم الشائن كما تحقق ركنها المعنوي المتمثل بالعلم والإرادة حيث إن المتهم قد أراد الفعل والنية وهو يعلم بأن ما يقوم به من فعل يشكل جريمة على النحو المعروف قانوناً وإنه محظور عليه إتيانه مما يقتضي تجريمه بهذه الجنائية وإنزال العقوبة المقررة قانوناً به.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ / ٢ من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجنائية هتك العرض
خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات مكرره مرتين.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي:-

١- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات مكرره مرتين الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم مكرره مرتين عن كل جنائية محسوبة له مدة التوقيف.

٢- ولظروف القضية وحيث أسقطت المجني عليهما حقهما الشخصي عن المتهم فإن المحكمة تعتبر ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم عن كل مره وتضمينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف.

٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ إحدى العقوبتين بحقه بحيث تصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحق المتهم هي وضعه بالأشغال

الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم وتضمنينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف.

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

ودون الحاجة للرد على أسباب الطعن الموضوعية في هذه المرحلة نجد إنه قد تمت إجراء محاكمة المميز بمتابعة الوجيهي، وإن التمييز مقدم منه لأول مرة وهو غير مجبر على تقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه في هذه المرحلة وحيث إنه يدعي أن لديه بيانات ودفع حُرم من تقديمها بسبب محاكمته بمتابعة الوجيهي نقرر عملاً بأحكام المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك